تثير مسألة تملك الأجانب للعقارات إشكالية دقيقة تتمثل في كيفية تحقيق التوازن بين تشجيع الاستثمار الأجنبي من جهة، وحماية السيادة الوطنية والأمن القومي من جهة أخرى. وقد عالج المشرع المصري والمشرع الفلسطيني هذه الإشكالية عبر مسار تاريخي طويل، لم يكن وليد التشريعات الحديثة، بل هو امتداد لتطور تاريخي يعود إلى العصور القديمة. فكيف تطور حق الأجنبي في تملك العقار في مصر وفلسطين؟ وما هي المراحل التاريخية التي مر بها؟ وما هي الأسباب التي دفعت المشرع في كلا البلدين للانتقال من الحظر إلى السماح المقيد؟ هذه الأسئلة هي ما يحاول هذا المبحث الإجابة عنها من خلال تتبع تطور هذا الحق في السياقين المصري والفلسطيني.

Summarized by © lakhasly.com